كلية : التربية القائم

القسم او الفرع: اللغة العربية

أستاذ المادة: م.م ابتهال ناصر جبير

اسم المادة باللغة العربية: مشكلات زراعية

اسم المادة باللغة الإنكليزية: Agricultural problems

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية : السياسة العامة للدولة و الإنتاج الزراعي

اسم المحاضرة باللغة الإنجليزية: State general policy and agricultural production

السياسة العامة للدولة و الإنتاج الزراعي

لم ينل قطاع الزراعة من المخططين قدرا مماثلا من الاهتمام الذي يوليه هؤلاء لقطاع الصناعة، خصوصا في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية الشاملة داخل الدول النامية، وقد اتضح هذا القصور في فشل العديد من الخطط التنموية من تحقيق أهدافها المرجوة. أما سياسة الدولة نحو الزراعة فتمثل بمحاولتها نقل ظروف الاقتصاد إلى وضع أفضل، وقد يكون ذلك بنقل النظام الزراعي من المعيشي إلى الاقتصاد التجاري. وهذا هو بالفعل ما تحاول الدول النامية القيام به، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي الذي أصبح هدف استراتيجيا للدولة. وقد يتفاوت هدف السياسة العامة للزراعة بين الدول النامية والدول المتقدمة، وكذلك بالنسبة للنظام السياسي العام للدولة. ففي الدول الصناعية تقتضي الخطة العامة العمل على مراقبة النظام الزراعي القائم وضبطه ودعمه، أو قد تهدف الخطة الزراعية إلى تحسين كفاءة الزراعة من خلال اصلاحات جذرية. أما في الدول الاشتراكية فتقوم السياسة العامة الدولة على إعداد خطط وأسس جديدة تكتل إعادة توزيع الملكية الزراعية وتنظيمها ووضع سياسة زراعة متوازنة، وإصدار تشريعات تدعم تسهيلات التسويق وتثبيت الأسعار وغيرها. ويبرز دور الحكومات في توجيه السياسة الزراعية العامة من خلال مجالات عديدة أهمها:

١. مراقبة الأسعار.٢مراقبة الإنتاج.٣مراقبة التسويق.٤تقديم الشروط و المساعدات.

٥-الإصلاح الهيكلي للزراعة، و التامين على المحاصيل الزراعية.

١- مراقبة الأسعار: تقوم الدولة بحماية المنتجات الزراعية، وضمانها، ضمن قوانين محددة لتضمن حماية المزارعين في المقام الأول، وقد يكون ذلك عن طريق المحافظة على المنافسة الحرة للمنتجين، بهدف تضييق الهوة بين دخول المزارعين ودخول العاملين في الصناعة. وقد حدث هذا في العالم الغربي (امريكا ودول أوروبا الغربية) أثناء الحرب العالمية الثانية، من أجل رفع دخول المزارعين وزيادتها، وتمثل الدعم بحماية سعر السلعة وتثبيته.

أما بالنسبة للنظام الاشتراكي الموجه، فتقوم الدولة بوضع أسس وقوانين متعددة الأسعار. وبحسب الخطة التقليدية، توجه الزراعة نحو أهداف محدودة، يكون الاهتمام فيها بكمية الإنتاج أكبر من الاهتمام بتسويقها. ويعني هذا أن حركة السلعة الزراعية تنظم على أساس الاعاشة للسكان بعيداً عن سياسة العرض والطلب، مما يشير إلى الدور البسيط الذي تلعبه الأسعار في تنظيم الاقتصاد الاشتراكي.

اما في الدول الشيوعية، حيث تمتلك الدولة جميع أدوات الإنتاج، وتقوم بتوفير السلع الغذائية لجميع السكان فيتم تحديد الأسعار في هذه الحالة مباشرة من قبل الدولة دون الارتباط بعنصري العرض والطلب وتحاول الدولة ربط الأسعار بتكلفة الإنتاج أو ببعض القيم الاجتماعية.

تقتضي السياسة العامة في الدول النامية مقاومة التضخم الاقتصادي وتجنب ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين، والعمل على بقاء الأسعار في مستويات تتناسب ومستويات دخول

المستهلكين. وفي نفس الوقت ينبغي لهذه الأسعار أن توفر ربحاً معقولاً للمزارعين لمنحهم حافزاً يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم لبعض السلع الهامة للاقتصاد الوطني. ومن أهم الوسائل التي تقوم بها الدولة لحماية الأسعار هي المحافظة على بقائها ثابتة. فمثلاً، إذا ما هبط سعر السوق إلى ما دون السعر المدعوم سوف يكون أمام الدولة خياران، أولهما: مساعدة المزارعين بتعويضهم بمقدار قيمة الفرق بين السعر المدعوم وسعر السوق. ويرافق هذا عادةً خفض الضرائب على الدخل.

وأما الخيار الثاني: فهو أن تقوم الدولة بشراء السلع الزراعية بالسعر المدعوم من السوق مباشرة لإبقاء السعر عالياً، وتثبيت السوق. كما وهناك مشكلة تنجم عن ضعف مراقبة الإنتاج الذي يترتب عليه عدم ربط تنوع الأسعار بالتدرج النوعي للمحاصيل، وفي هذه الحالة سوف يؤدي لتثبيت الأسعار إلى هبوط في نوعية المحاصيل الزراعية التي تذهب إلى السوق.. ولا بد من الإشارة إلى أن تثبيت الأسعار عملية تتميز بالمرونة ما بين أدنى الأسعار وسقفها. وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الرائدة في مجال مراقبة الأسعار وتثبيتها. وقد تم في عام (١٩٢٩) تثبيت الأسعار في أسواق المنتجات الزراعية معارضها، وقامت الدولة بشراء الفائض الغذائي وبيعه في الخارج للحفاظ على الأسعار المحلية

٢- مراقبة الإنتاج: تؤدي زيادة فائض إنتاج الغذاء إلى إعادة معظم الدول النظر في سياستها الإنتاجية، وذلك بمراقبة الإنتاج وتحديد حجمه. ويتم هذا من خلال عدة طرق، كالحد من الاستيراد عن طريق تحديد حصص الاستيراد" (Quota)، و"التعريفات الجمركية"، أو عن طريق "فرض ضرائب على الإيرادات". ويحافظ هذا على بقاء أسعار السلع الزراعية المحلية مرتفعة وخاضعة للمراقبة المستمرة. كما يمكن الدولة من تحديد كميات الإنتاج أو مناطقه، ويساعد على الحد من إنتاج بعض السلع الزراعية وتنظيم زراعتها ضمن مدى محدود داخل منطقة صغيرة، كما هو الحال عليه في معظم الدول المتقدمة، حيث تحدد حصص الأرض المزروعة بالمحاصيل الزراعية المطلوبة في إطار خطة زراعية عامة. وقد تواجه الحكومة بعض المشاكل في تحديد منطقة الإنتاج وكمية الإنتاج أو تنظيمها. إذ لا تعتمد كمية الإنتاج أو جودته في الوقت الحاضر على اتساع مساحة الأرض الزراعية أو صغرها، بل تعتمد على زيادة المدخلات التقنية الحديثة، مثل المخصبات والآلات والمبيدات الجيدة و غيرها من الوسائل المستعملة في العمليات الزراعية في مناطق الإنتاج. وقد يحاول المزارع أحيانا تغيير استعمال أرضه بزراعة المحاصيل غير المراقبة. ولهذا كان لا بد للحكومة أن تحدد كمية الإنتاج الواجب على المزارع إنتاجها، دون أن تحدد حصص الأرض المستخدمة للإنتاج. ومن أشهر الدول التي حاولت تنظيم الإنتاج الزراعي والحد من كمية الفائض الزراعي فيها، الولايات المتحدة، ومعظم دول السوق الأوروبية المشتركة،

٣- مراقبة التسويق: تعتبر عملية التسويق الزراعي أساسية خصوصاً بالنسبة لدول العالم النامي التي تصدر معظم إنتاجها إلى خارج حدود الدولة، أو بالنسبة لتلك الدول التي تنتج المواد

الزراعية الخام الأساسية للصناعة الأوروبية، مثل دول أفريقيا والأرجنتين ونيوزلندا، وبعض دول جنوبي شرقي آسيا التي تنتشر فيها المزارع الواسعة، مثل الكاكاو والسكر والبن والمطاط وغيرها. وتعاني السلع الزراعية سريعة التلف في هذه البلاد من مشكلة التسويق أكثر من غيرها بسبب عدم كفاءة نظام النقل العام.

وهناك عوامل أخرى تؤثر سلباً على عملية التسويق منها، صغر حجم المزارع وبالتالي صغر كمية الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة السلعة المنتجة وبالتالي إلى صعوبة تسويقها. أما في الدول المتقدمة، فتقوم لجان تسويقية بمساعدة الإنتاج وتنظيمه في فترات الكساد، حيث تقوم هذه اللجان بشراء الإنتاج وبيعه للمستهلك مباشرةً بعيداً عن عمل الوسطاء الذين يحصلون في العادة على نسبة عالية من الأرباح. وتهدف هذه العملية بشكل رئيسٍ إلى تحقيق المستوى الاقتصادي للمنتجين من المزارعين الصغار. وإزالة الفوارق في قوة البيع بين المنتجين الصغار والمنتجين الكبار . وبالنسبة للدول النامية الفقيرة فإن عملية التسويق الزراعي تحتاج إلى مؤسسات إدارية واقتصادية تشرف على هذه العملية وتضبط عمليتي العرض والطلب الدولية والمحلية. فالخطة السليمة للتسويق تتطلب إيجاد شبكة نقل جيدة، ووحدات تبريد أن تصنيع لحفظ السلع المنتجة، ومثل هذه المنشآت لا يمكن أن يمولها القطاع الخاص، بسبب كبر حجم رأس المال الذي تحتاجه هذه المنشآت، بل تترك العملية لمبادرة الدولة.

وتعتبر عمليتا التخزين والتجهيز من أهم الوسائل الضرورية لعملية تسويق الإنتاج الزراعي، خصوصاً في العالم النامي. والتخزين عملية تقوم بها الدولة أو لجان زراعية أو مؤسسات وطنية معينة، يتم من خلالها شراء معظم الفائض من الإنتاج الغذائي وتخزينه،

أما التجهيز، فهو عملية تسبق عملية التسويق، يتم من خلالها إعداد المحاصيل الزراعية للبيع. وتزداد أهمية التجهيز بالنسبة للمحاصيل السريعة التلف كالخضراوات والفواكه والألبان واللحوم، سواء أكانت للسوق الخارجية أم المحلية.

٤- الدعم الحكومي والمعونات والقروض: تقدم الحكومات الإعانات والقروض للمزارعين المحليين لتخدم أهدافاً متنوعة. ويتخذ الدعم الحكومي عادةً أشكالاً متعددة، منها دعم الأسعار، أو إعطاء القروض لتغطية أثمان وسائل الإنتاج الحديثة أو لاستيعاب أنماط جديدة من المحاصيل أو لتبني تقنيات جديدة ثبت نجاحها. ويكون الدعم الحكومي في الدول الصناعية على شكل قروض أو مساعدات تهدف إلى معالجة بعض المشاكل الصناعية الزراعية. ومن أمثلة ذلك:

١- خفض تكاليف إنتاج مدخلات المزرعة من أجل رفع دخلها دون زيادة موازنة في سعر الإنتاج يتكبدها المستهلك.

٢- تأخير الغذاء أو زيادة إنتاجه خلال فترات نقصه أو إغراق السوق به.

٣- زيادة إنتاج الأرض وكفاءة المزرعة، خصوصاً في الأرضي الوعرة أو الحدية.

٤- تحسين الأوضاع الاجتماعية للفلاحين في المناطق الزراعية الفقيرة النائية

٥- المجموعة الأوروبية الاقتصادية المشتركة: يعود الكثير من النجاح الاقتصادي الذي حققته المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) إلى السياسة الزراعية المشتركة العامة (EAGGF). كان الهدف الرئيسي لهذه المجموعة إقامة سوق واحدة لجميع السلع الزراعية، عن طريق تقليد أو إزالة جميع الحواجز المالية والقومية والجارية بين الدول الأعضاء في المجموعة. كما تهدف هذه السوق إلى إقامة تجارة داخلية حرة تعمل على زيادة التخصص الإقليمي داخل كل اقليم زراعي، وذلك حسب الظروف البيئية الطبيعية الملائمة لنوع السلعة الزراعية المنتجة مثل ذلك، ما حدث في المملكة المتحدة وغرب أوروبا، حيث تلائم الظروف البيئية ازدهار الزراعة المختلطة التي تقوم على زراعة الأعلاف وتربية الحيوان. وتوجه الزراعة نحو زراعة الأعلاف الضرورية لتغذية الحيوان مثل (الشعير والشوفان والبرسيم وغيرها). لذا تصبح السياسة الزراعية العامة موجهة نحو التوسع في إنتاج مشتقات الألبان وتربية الخراف والأبقار والدواجن والخنازير. أما في جنوب أوروبا وخصوصاً على سواحل البحر المتوسط، حيث تتركز الأسواق الكبيرة التي يتم خلالها بيع المنتجات الزراعية داخل الصناعة والمدن الكبرى. وتتمتع دول المجموعة الأوروبية المشتركة بوضع يمكن لها الاكتفاء الذاتي (Self sufficieut) بالنسبة للعديد من السلع الغذائية. وهنا لا ينحصر عمل السياسة الزراعية العامة (CAP) في الجهود المبذولة للترشيد الاقتصادي أو الإصلاح الزراعي وحسب، بل تقوم أيضا بحماية مداخيل المزارع من عائداته وذلك عن طريق ضمان الأسعار الملائمة التي يتم تقديرها وتثبيتها سنوياً. ويمكن تلخيص السياسة العامة للسوق الأوروبية المشتركة (CAP) بالأمور التالية:

أولاً: تعمل على توجيه الزراعة ودعمها داخل الأقاليم المختلفة عن طريق المنح وحماية مداخيل الزراعة وذلك عن طريق تأمين ضمان الأسعار والمحافظة عليها، بحيث يتم تثبيتها كل سنة بحيث تطبق هنا سياسة التسعيرة على كل أنواع المنتجات.

ثانياً: تجديد السياسة الحكومية التي تعمل على حماية المزارع ودعمه وتأمين التسويق الجيد لمنتجات الزراعية عن طريق دعم المزارع وشراء الفائض في حالة هبوط الأسعار دون سعر السوق الذي تم تثبيته.

ثالثاً: حماية الإنتاج الزراعي داخل المجموعة وذلك بإنجاح السوق أمام السلع الزراعية المنتجة داخل دول المجموعة الأوروبية، وفرض قيود أو منع المنتجات المستوردة ذات التكلفة المنخفضة عن طريق فرض الضرائب على المنتجات المستوردة ذات التكلفة المنخفضة عن طريق فرض الضرائب على المنتجات المستوردة من الخارج.

رابعاً: لم تلائم هذه السياسة التجارية حماية المنتج داخل المجموعة الأوروبية، دولاً أوروبية مثل المملكة المتحدة بشكل خاص. لأن بريطانيا ما زالت مرتبطة مع مستعمراتها السابقة التي هي أعضاء في الكمنولث والتي تستورد منها مواداً غذائية بأسعار منخفضة، وهذا الوضع قد أثر على أسعار التاجر البريطاني. الأمر الذي جعل لبريطانيا موقفاً مختلفاً عن بقية أعضاء المجموعة فيما يخص السياسة "الحماية التجارية". ومع ذلك فإن الأغذية المستوردة تلعب دوراً في تخفيض أسعار السوق إذا ما تحرك سعر البيع الفعلي للمنتجات الزراعية للمجموعة (EEC) إلى أعلى من مستوى السعر المنشود، وهذا بدوره يساعد في حماية المستهلك من الأسعار العالية من خلال استعمال نظام السوق الحر الكبير كأداة للتحكم وضبط السوق

مثال / دور السياسات الحكومية في معالجة المشكلات الزراعية الدولة في العراق اعتمدت برامج وسياسات تنموية خلال سبعينات وثمانيات القرن الماضي ، إلا أن تللك السياسات والبرامج لم تحقق أي من أهدافها في تطوير الواقع المعاشي للمجتمع العراقي ، نتيجة ما مر به العراق من ظروف غير اعتيادية، تمثلت بدخول العراق حروب وحصار انهكت كل مقومات العملية التنموية واستنزفت مواردها، لاسيما الطبيعية المتمثلة بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة ، نتيجة الاستخدام المفرط وغير الرشيد لهذه الموارد والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة ،هذا فضلا عن هدر العوائد النفطية المتحققة في مجالات لم تخدم التنمية، بسبب تصدر الإنفاق العسكري على معظم الإنفاق الأخرى ومنها الإنفاق الاستثماري وبعد تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، ودخوله مرحلة الاحتلال الأمريكي حتى عام ٢٠١١ ، فقد العراق الكثير من موارده ، قسما منها نتيجة تداعيات الواقع الأمني ،أو نتيجة سيطرة الإرهاب على مناطق واسعة من العراق عام ٢٠١٤. هذا فضلا عن ظروف الجفاف التي تعرضت لها المنطقة . وبالتالي انعكس ذلك على الموارد الطبيعية المتاحة من مياه وأراضي صالحة للزراعة، بسبب العمليات العسكرية وعدم صيانة مشاريع الري. مما أدى إلى تصحر الكثير من الأراضي وتدني الإنتاجية الزراعية. كما أن سوء الإدارات الرسمية واستشراء الفساد المالي في أجهزة الدولة قد أدى إلى خسارة معظم العوائد المتحققة من الصادرات النفطية في تحقيق تنمية القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي، الأمر انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي. تمثلت هذه التداعيات بتفاقم العديد من الظواهر السلبية، في مقدمتها ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر، وارتفاع معدلات البطالة ، ونزوح نحو ١٢% من سكان العراق بعد أن خسروا فرص عملهم ونشاطهم الاقتصاد لاسيما قسم كبير منهم يعتمدون على النشاط الزراعي، مما يؤشر التردي في العمل التنموي الزراعي و يشكل خطورة الموقف في تأمين ولو جزء من الأمن الغذائي للمجتمع العراقي ، وانعكاس ذلك على الأجيال القادمة. وتهدف هذه الدراسة إلى الوعي بالمعوقات البنائية للتنمية الزراعية في العراق باعتبارها المدخل العلمي لمعالجة هذه المشكلة.